

Distr.
GENERALA/45/968
S/22294
1 March 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

MAR 4 1991

مجلس
الأمنالجمعية
العامةمجلس الأمن
السنة السادسة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ١٩٩١ ووجهة إلى الأمين العام من الرئيس المناوب للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

بصفتي رئيساً مناوباً للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أوجه انتباهم ، على سبيل الاستعجال ، إلى استمرار الاحتجاز الجماعي للمدنيين الفلسطينيين ، بينهم القصر ، كعقاب جماعي من السلطات الإسرائيلية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة .

في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١ ، نشرت صحيفة "هاارتش" الإسرائيلية ، نلا عن المدعي العسكري العام الإسرائيلي ، أن ٧٥٠٠ فلسطينياً من الأرض المحتلة قد حكموا أمام محاكم عسكرية ، وذلك منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ . كما ثُقل عنه قوله أن ٣٠٠ مختجز فلسطيني ينتظرون حالياً المحاكمة ، وأن ٤٠٠ مختجزين حالياً احتجازاً إدارياً .

و قبل ذلك ، أي في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، قدمت منظمة العفو الدولية تقريراً إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أفادت فيه بأنه منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، تم احتجاز حوالي ١٤٠٠ فلسطيني ، بينهم سجناء الضمير ، احتجازاً إدارياً بدون تهمة أو محاكمة . و خلال عام ١٩٩٠ ، احتجز ما يزيد على ٤٠٠ لمدة مجددة تصل إلى سنة . وكما جاء في هذا التقرير ، فإن المختجزين عاجزون بالفعل عن ممارسة حق الطعن في احتجازهم ، وذلك لأن المعلومات الهامة المتعلقة بأسباب الاحتجاز محبوبة بصفة شبه دائمة . وخلمت منظمة العفو الدولية إلى ضرورة عدم اتباع هذه الممارسة في احتجاز سجناء الضمير ، وعدم استخدامها كوسيلة للتحايل على ضمانات نظام اعтикаي للعدالة الجنائية .

واحتجاز الفلسطينيين ، كسياسة للعقاب الجماعي ، شمل مئات من القصر الذين يقل سن بعضهم عن ١٤ سنة . وطبقاً ل报告 نشره مركز "بيتسيلم" ، وهو مركز الإعلام الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ، في تموز/ يوليه ١٩٩٠ ، احتجز في القرى الشرقية وحدها قبل تاريخ التقرير حوالي ١٧٠٠ من الفلسطينيين القصر . وذكر مركز "بيتسيلم" أن احتجاز الفلسطينيين ، ومن بينهم قصر ، دون محاكمة كان في حالة كثيرة يشكل عقاباً في حد ذاته .

وذكر مركز "بيتسيلم" أيضاً أن معاملة المحتجزين القصر معاملة عنيفة قد أصبحت هي القاعدة خلال فترة الاحتجاز . فالمحتجز يتعرض للمعاملة الفظة والميام والاهانة كأمر عادي طوال فترة الاحتجاز . وقد ذكرت منظمة العفو الدولية أن الضرر الناجم عن اساءة المعاملة بشكل منظم خلال استجواب المحتجزين لا يزال منتشرًا . وتشمل أساليب اساءة المعاملة الضرب بالخرطيم . وكعوب المسدسات على أجزاء مختلفة من الجسم ؛ وتغطية الوجه بجوالات قدرة ؛ والحرمان من النوم عن طريق الربط بالسلالم لفترات طويلة في أوضاع غير مريحة ؛ والعزل في زنزانات صفيرة ومظلمة ، يشار إليها أحياناً باسم "الدواويب" ؛ والحرق بالسجائر ؛ وضغط الخصيتين ؛ والإيذاء الجنسي .

وقيام سلطة الاحتلال باحتجاز الفلسطينيين دون محاكمة وكوسيلة للعقاب الجماعي يعد انتهاكاً جسيماً للتزامات إسرائيل بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وخاصة المواد ٣٣ و٣٧ و٧٨ منها . وهذا الاحتجاز يشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الفرد في الحياة من الاعتقال التعسفي وفي الاجراءات السليمة وفقاً لما تنص عليه المادة ١٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تود أن تعرب عن ادانتها لسياسة وممارسة العقاب الجماعي اللتين تتبعهما إسرائيل واللتين تتعارضان مع التزاماتها كسلطة احتلال ، وتطلب أن تقبل إسرائيل انتهاك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، شرعاً ، على جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وتلتزم التزاماً دقيقاً بأحكام الاتفاقية المذكورة والمسكونة الدولية ذات الصلة .

واللجنة تؤكد من جديد ، مرة أخرى ، أن هناك حاجة ماسة وعاجلة لكافحة
الحماية الفعالة للغاليين الذين يعيشون تحت الاحتلال . واللجنة تناشدمكم ، سعادة
الأمين العام ، وتناشد جميع من يعندهم الامر القيام ، على الفور ، باتخاذ جميع
الإجراءات اللازمة لاطلاق سراح المحتجزين ، وخاصة القصر ، وكفالة السلامة والحماية
للغاليين في الأراضي المحتلة ، بما في ذلك القدس .

وسأغدوكم إذا عملتم على تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة
الخامسة والأربعين للجمعية العامة ، في إطار البند ٣٣ ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ريكاردو الاركون دي كيسادا

نائب الرئيس

اللجنة المعنية بممارسة الشعب
الغالي لحقوقه غير القابلة للتصرف
